العرب
الأحد 2019/08/04
السنة 42 العدد 11428

حزب الله يتصدّر قائمة المتهمين باغتيال محمد قاسم الجرار

التنظيم الدولي للإخوان يخذل الجماعة الإسلامية في لبنان بسبب حساباته مع حزب الله وإيران

عقدة جديدة في العلاقة بين حزب الله والجماعة الإسلامية

في خضم لحظة مثخنة بالأزمات، جاء مقتل مسؤول العلاقات العامة بالجماعة الإسلامية في بلدة شبعا محمد قاسم الجرار، المعروف بدعمه للاجئين السوريين، ليزيد من أعباء لبنان. تتعدد الروايات حول الحادثة، كما تتعدد الأسماء المطروحة في قائمة المتهمين، وإلى جانب إسرائيل ورد حزب الله كأحد المشكوك فيهم، فيما ربط البعض الحادثة بارتفاع مستوى التحشيد السياسي ضد اللاجئين السوريين؛ وهي أزمة من بين عدة أزمات يغرق فيها لبنان. وتوسعت رقعة الأزمات مؤخرا بشكل لافت حتى أن العديد من اللبنانيين يذهب إلى اعتبار أن بعض الحوادث مفتعلة قد يكون وراءها أطراف سياسية، تبحث عن التفريج عن ضغط تواجهه أو تغطية لصفقات وتسويات مثيرة للجدل. وفي هذه الحالة، تبدو أسباب توجه الشكوك نحو اتهام حزب الله أقوى من ذلك الموجه إلى إسرائيل.

بيروت - ذكرت تقارير في العاصمة اللبنانية أن التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في لبنان بخصوص عملية اغتيال مدير مستوصف الرحمة ومسؤول العلاقات العامة بالجماعة الإسلامية في بلدة شبعا (جنوب لبنان) محمد قاسم الجرار، قد أفضت إلى وجود شبهة تورط حزب الله في الوقوف وراء عملية الاغتيال. وقالت الأنباء إن نتائج التحقيقات بقيت قيد الكتمان، فيما توجّهت الاتهامات بما فيها تلك الصادرة من قبل الجماعة نفسها إلى إسرائيل.

> نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية بسّام حمود تلقّى معلومات منقولة من الأمين العام للجماعة الإسلامية عزام الأيوبي، تفيد بأن حزب الله من قام بعملية الاغتيال

وقتل الجرار (46 سنة) ليل العاشر من شهر يونيو الماضي بعد خروجه من منزل جيرانه في بلدة شبعا التي يدير فيها المستوصف في مسجد الرحمة. وبرز الجرار كمسؤول العلاقات العامة للجماعة في منطقة العرقوب. وانتشر على وسائل التواصل الاجتماعي شريط يصوّر عملية الاغتيال.

وكان من المعروف عن الجرار أنه يعمل على إيواء اللاجئين السوريين ورعايتهم في البلدة منذ 2013. وقالت مصادر سياسية إن نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية بسّام حمود تلقّى معلومات منقولة من الأمين العام للجماعة الإسلامية عزام الأيوبي، تفيد بأن حزب الله من قام بعملية اغتيال الجرار.

وأضافت المصادر أن الجماعة فهمت أن الرسالة موجهة لها وأن اغتيال الجرار ليس حالة شخصية مستقلة. وكشفت المعلومات عن أن الأيوبي وجّه حمود لسحب عناصر الجماعة من المناطق التي وصفت بالخطرة.

وكانت التقارير الأولى كشفت أن رعاية الجرار كانت تشمل 5 آلاف لاجئ سوري معظمهم من بلدة بيت جن الواقعة على المنقلب الشرقي لجبل الشيخ، وتقوم بينها وبين شبعا علاقات وروابط قديمة. وتراجعت هذه الأعداد بعد تنفيذ جهاز الأمن العام اللبناني حملات لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

غموض

واكب مسألة اغتيال الجرار الكثير من الغموض المرتبط بموقف الجماعة الإسلامية التي تعتبر الذراع اللبنانية لجماعة الإخوان المسلمين. فقد بدا في البيانات الصادرة عن الجماعة ارتباك في تفسير الجريمة ودوافع القتلة وهوياتهم. وما صدر عن الجماعة قد لا يكون سببه جهل بظروف عملية الاغتيال بل على العكس دراية شبه مؤكدة حول الجهة التي نفذت الجريمة.

وكان رئيس المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية في لبنان، عماد الحوت، قال إثر مقتل الجرار إن من يقف خلف عملية اغتياله هي جهة محترفة وليست جهة هاوية. ويبدو في تلك التصريحات تلميحات واضحة إلى الجهة "المحترفة" التي تسيطر بشكل كامل على الميدان الأمني في جنوب لبنان.

وأضاف الحوت (وهو نائب سابق) أن الاتهام يذهب بأحد الاتجاهين لا ثالث لهما، الأول هو إسرائيل والثاني المنزعجون من دور الشيخ محمد في عملية احتواء النازحين السوريين ومساعدتهم والوقوف إلى جانبهم. وأردف أنّ عمل الشيخ الجرار في مساعدة النازحين السوريين أزعجت النظام السوري ومن يحالفه.

ورأى محللون تناقضا في اتهامات الحوت، واستنتجوا أن تلميحه إلى تضرّر النظام السوري من أنشطة الجرار ينطوي على اتهام ضمني لحزب الله بصفته حليف النظام وداعمه الأمني والعسكري في لبنان وفي سوريا.

وشدّد الحوت، الذي رفض توجيه الاتهام لأي جهة، على أنه لا بد من انتظار نتائج التحقيق من أجل الوصول إلى أي من الفرضيتين الأقرب إلى الصواب. واعتبر أن "عملية الاغتيال بالتقنيات التي استخدمت فيها وكل التحضيرات لها ونوعية الرصاص المتفجر الذي استخدم واستدراجه يؤكد أن الجهة محترفة وليست جهة هاوية".

تهديدات سابقة

كشف الحوت أنه منذ سنة ونصف السنة كانت تصل تهديدات مصورة للشيخ الجرار تهدده بعائلته وابنه وبشخصه. وقالت مصادر سياسية إن أهالي شبعا ظنوا أن من أُطلقت عليه النار هو أحد المقربين إلى حزب الله مع مجموعة من الشبان، وبيته قرب مستوصف الجماعة الإسلامية في تلة القاطع.

ويعود هذا الظن إلى حيازة هذا المقرب من حزب الله ومجموعته قطع سلاح حربية رشاشة، يتباهون بها في البلدة باعتبارها "سلاحا مقاوما" في بلدة حدودية سنّية يميل معظم سكانها لتيار المستقبل.

نقلت المصادر أن القتيل كان قد تلقى اتصالا هاتفيا من السويد طلب منه المتصل لقاء شخص يريد التبرع بمواد طبية للمستوصف، وحدّد له موعد اللقاء قبل وقت قليل من خروجه من منزل جيرانه، ولدى خروجه أُطلقت عليه الرصاصات الغامضة القاتلة.

وتتحدث أوساط بلدة شبعا عن أن القتيل كان قد تلقى تهديدات علنية، حتى أن تسجيلا مصورا أظهر مسلحا مجهولا وهو يطلق الرصاص على صورة لأحد أبنا الجرار. ولمح أحد أبناء البلدة إلى أن تلك الجرأة والعلنية من الأمور التي لا يمكن ارتكابها في المنطقة إلا من قبل حزب الله.

ومؤخرا قال نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود إن أصابع الاتهام تتجه مباشرة نحو العدو الصهيوني دون الحديث عن الفرضية الثانية التي كان قد تحدث عنها الحوت وتوحي باتهام دمشق وحزب الله.

ومع ذلك لمّح حمود إلى شكوك في عمليات التحقيق حين استغرب أن هناك قضايا معقدة وأصعب من هذه القضية وقد حلّتها القوى الأمنية بفترات قياسية. ليخلص إلى أن الأجهزة الأمنية باتت تمتلك خيوطا هامة قد تؤدي إلى كشف هوية القاتل.

ويسود أوساط الجماعة الإسلامية تململ داخلي بسبب عدم قدرة التنظيم الإخواني على حماية عناصره، وبسبب الغموض الذي لم تمط الجماعة اللثام عنه والمتعلق بظروف اغتيال مسؤول الجماعة في العرقوب. وقالت بعض الأوساط القريبة من الجماعة إن أسئلة كثيرة قد طرحت داخل الحلقات الضيقة في الجماعة لم تستطع القيادة الرد عليها.

وتقول المصادر إن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين تحفظ عن القيام بأي دور داعم للجماعة الإسلامية في لبنان بعد تبلغه معلومات بمسؤولية حزب الله عن اغتيال الجرار في يونيو الماضي.

> يسود أوساط الجماعة الإسلامية تململ بسبب عدم قدرة التنظيم على حماية عناصره وبسبب الغموض الذي لم تمط الجماعة اللثام عنه والمتعلق باغتيال الجرار

وأضافت أن التنظيم الدولي يسعى لنسج علاقات مع إيران وأذرعها في المنطقة ولا يعتبر اغتيال الجرار من قبل حزب الله أولوية في أجنداته.

ورأى خبراء في شؤون الجماعة أن سلوك التنظيم الدولي كما القيادات الإخوانية ليس جديدا وأن عناصر الإخوان يتم التضحية بهم دون أي اكتراث أخلاقي من قبل قادة الجماعة خدمة لأغراض الجماعة وأجنداتها العليا.

أستانة 13: نتائج صفرية وتحسن في العلاقة الروسية التركية

رانيا مصطفى

انتهت الجولة 13 من مسار أستانة، ببيان يشبه الذي قبله، دون قرارات ملموسة في ما يتعلق بالتقدم في ملف اللجنة الدستورية، الذي صدرت تصريحات متناقضة من الأطراف المشاركة بخصوص إنجازه، فيما اتفق على إعلان غير بيدرسون عنه في قمة الدول الضامنة المقبلة في أنقرة، منتصف الشهر المقبل.

لا تقدم في ملف المعتقلين والمغيبين لدى أفرع النظام السوري، والبالغ عددهم مئات الألوف، فيما تم تبادل 15 مختطفا بين كل من طرفي النظام والمعارضة. وقد ادعى وفد المعارضة السورية المشارك في أستانة أنه ذاهب من أجل ملف المعتقلين، لتبرير مشاركته وسط الانتقادات الشعبية الواسعة لها.

الخلافات حول الحل في إدلب بين الأطراف المشاركة واضحة؛ ففي حين تضمّن البيان ضرورة العودة إلى اتفاق سوتشي حول المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب وريف حماة الشمالي، ينظر الجانب الإيراني، ومعه وفد النظام، إلى كل من في إدلب على أنهم متطرفون. هذا إضافة إلى الخلافات الروسية الإيرانية حول مشاركة روسيا في اجتماع القدس الأمني بداية الشهر الماضي، وموافقتها على استمرار الضربات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية داخل الأراضي السورية.

فيما عاد الجانب الروسي إلى سياسة "مصالحات حميميم"، في اعتراف مبطن منه بالفشل في التقدم بالحملة العسكرية، التي بدأت أواخر أبريل الماضي على ريف حماة الشمالي وإدلب وريف اللاذقية الشمالي الشرقي؛ حيث عرضت موسكو على أنقرة مجددا المساعدة في محاربة المتطرفين في إدلب، والذين ادعى رئيس الوفد الروسي، ألكسندر لافرنتييف، أن عددهم يفوق الـ20 ألفا، منهم 5 آلاف من الأجانب، وأنهم يسيطرون على كل إدلب، فيما أظهرت وقائع المعارك الأخيرة على الأرض غير ذلك، مع ضعف مشاركة هيئة تحرير الشام في المعارك.

جاء ذلك في سياق خطوة روسية لجر تركيا والفصائل المعتدلة المقاتلة على الأرض إلى المصالحة مع الروس، على غرار ما حصل في مناطق خفض التصعيد الأخرى، في الغوطة الشرقية والغربية وريف حمص الشمالي، وقبلها حلب الشرقية، وآخرها درعا، وملف الجنوب.

يتطلع الجانب التركي إلى المنطقة الأمنية شرق الفرات، والتي سماها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال ترؤسه اجتماع الأمن القومي التركي مؤخرا، بـ"ممر السلام"، في خطوة لكسب تأييد غربي، بحجة حل مشكلة اللاجئين السوريين "الضيوف" في تركيا، والذين يفوق عددهم الثلاثة ملايين، بعد إجراءات التضييق الأخيرة، بحجة تطبيق القوانين، وإرضاء المعارضة التركية. ولا يزال الجيش التركي يزيد من تعزيزاته العسكرية في ولاية شانلي أورفا التركية، المقابلة لمدينة تل أبيض السورية شرق الفرات.

ما حصلت عليه تركيا في اجتماع أستانة الأخير هو الاتفاق على رفض الأجندات الانفصالية، ومشروع الحكم الذاتي لقوات سوريا الديمقراطية.

أعلن النظام عن هدنة مشروطة الخميس، قبيل اجتماع أستانة، بدفع من الجانب الروسي، وحتى الآن يسود المنطقة هدوء حذر، رغم اختراقات النظام بقصف مدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي. فصائل المعارضة التزمت تطبيق الهدنة، مع التأهب الكامل لانتهاكات متوقّعة، في ظل عدم وجود ضمانات دولية لهذه الهدنة، ولا مراقبة لتنفيذها من أي جهة، ولم تأتِ ضمن نصّ اتفاق واضح من الدول الضامنة، سوى تأييد بيان أستانة 13 لها، بشروط فضفاضة، تتعلق بانتهاك الهدنة، يفسرها كل طرف على هواه.

ورغم ذلك، هناك رغبة روسية في الهدنة، بعد الفشل في قضم المناطق التي تريدها حول قاعدة حميميم، مركز وجودها الرئيسي في سوريا، وخاصة بعد الكلفة البشرية الكبيرة للقوات السورية المدعومة من موسكو، وعلى رأسها قوات سهيل الحسن والفيلق الخامس.

> يمكن تلخيص مخرجات أستانة 13 بأنها عودة إلى مستوى من التنسيق الروسي- التركي، الذي كان عليه قبل بدء الحملة العسكرية من قوات النظام السوري مدعومة بغطاء جوي روسي، على منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب، لكن دون تحقيق تقدم في حل أي من الملفات السورية العالقة

وبالتأكيد لا ترغب الفصائل باستمرار المعارك، مع الكلفة البشرية الكبيرة، بمقتل 400 مدني خلال ثلاثة أشهر، بينهم عدد كبير من الأطفال، ونزوح 440 ألفا باتجاه الحدود التركية. لكن تثبيت خطوط السيطرة على الأرض يحتاج إلى توافق تركي روسي، كما كان في السابق، تتحايل موسكو للوصول إليه تحت مسمّى محاربة المتطرفين، وضم المعتدلين إلى فصائل المصالحة. وهذا لن يتم دون اتفاق مع تركيا، قد يكون بمقايضة بملفات أخرى، أهمها تل رفعت.

تبقى واشنطن، الغائب الحاضر في قمة أستانة وملف إدلب؛ إذ تدعم السياسة الأميركية الموقف التركي في تثبيت خطوط السيطرة في منطقة إدلب، وهو ما يبدو أنه سائد حتى الآن، لوضع عراقيل في وجه سيطرة روسية كاملة على سوريا، حيث تريد أن يكون للمعارضة دور في مستقبل سوريا، وإن كان برعاية من تركيا، وأن تتم العملية السياسية وفق اتفاق جنيف والقرار الأممي المكمل له 2254، وهما اللذان لم يأت بيان أستانة 13 على ذكرهما، بل اكتفى بالحديث عن لجنة دستورية ومقررات مؤتمر "الحوار الوطني"، المنعقد بداية 2018 في مدينة سوتشي الروسية، بمشاركة النظام والمعارضة، إضافة إلى روسيا وتركيا وإيران والأمم المتحدة.

لم تتخذ الولايات المتحدة خطوات حقيقية للضغط على روسيا للمضي في العملية السياسية، واكتفت بالتركيز على كيفية إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، وشكلت بهذا الخصوص موقفا موحدا مع إسرائيل في اجتماع القدس الأمني مع روسيا، لممارسة ضغوط عليها مقابل تنازلات كبرى تتطلع لها موسكو في ملف إعادة العلاقات مع النظام السوري، ورفع العقوبات الاقتصادية، والسماح للحلفاء العرب والأوروبيين بتمويل إعادة الإعمار. لكن واشنطن ترسل رسائل ناعمة كان آخرها رسالة مشتركة من قبل مندوبي باريس وواشنطن للمبعوث الدولي غير بيدرسون تشير إلى أن مسار أستانة وتشكيل اللجنة الدستورية لا يقدمان حلاً مناسباً للملف السوري.

بالتالي يمكن تلخيص مخرجات أستانة 13 بأنها عودة إلى مستوى من التنسيق الروسي- التركي، الذي كان عليه قبل بدء الحملة العسكرية من قوات النظام السوري مدعومة بغطاء جوي روسي، على منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب، منذ نهاية أبريل الماضي، بعد فشل هذه الحملة، لكن دون تحقيق تقدم في حل أي من الملفات السورية العالقة، بما فيها ملف اللجنة الدستورية الذي تم ترحيله إلى القمة المقبلة. ويدعم ذلك التقارب إتمام صفقة أس 400 بين تركيا وروسيا، التي خلقت امتعاضا أميركيا، انعكس بالمزيد من التلكؤ في حل مشكلة تركيا الأمنية بما يخص تهديدات تواجد وحدات حماية الشعب الكردية على حدودها.